



عمان: الاحد ٢١ نو الحجة سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٦ ايلول سنة ١٩٨٤ م ٠ العسدد ٢٥٦

الفهرس

صفحة	
۱۳۷۵	نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٤ ﴿ نظام صندوقُ اسكان العاملين في جامعة اليرموك
1441	نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٨٤ ﴿ نظام معدل لنظام اسكان موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي
ነፖለነ	الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية
1444	قرار رقم (۱) لسنة ۱۹۸۶ قرار اجورالعمل الاضافي المعدل لموظفي الجمارك والدوائر الاخرى لسنة ۱۹۸۶
1445	تعليبات الدراسة في كايات المجتمع
1711	تعليمات معدلة لتعليمات ترخيص الصناعة ومراقبتها
	。这是一个人,我们就是一个人的一个人,我们就是一个人的一个人。 一个人的一个人,我们就是一个人的一个人的一个人,我们就是一个人的一个人的一个人,我们就是一个人的一个人的一个人的一个人的一个人的一个人的一个人的一个人的一个人
Str. C.	[18] A. M. Martin, J. M. M. Martin, M. M. Martin, Phys. Lett. B 51, 147 (1997).
	And the state of t
	A property of the contract of
	e a distributed Allen 2 a 100 a 100 a

مى والمسيق للفلائمة الفلائمة الفاترية

بمتنضى المادة (۳۱) من الدستــــور وبناء على ما ترره مجلس الوزراء بتاريـــخ ۱۹۸۲/۸/۲۲ نامر بوضع النظام الآتــى: ــ

نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٤

نظام صندوق اسكان العاملين في جامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٦)) من قانون جامعة اليرموك رقم (٩) لسنة ١٩٧٦

المادة إ ... يسمى هذا النظام (نظام صندوق اسكان العاملين في جامعة اليرموك لسنة ١٩٨٤) ويعمل بــه اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثها وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا لله الماني المخصصة لها ادناه الا اذا

الجامعـــة جامعة اليرمـــوك الجامعـــة الرئيــــون الجامعـــة الرئيــــ الجامعـــة المحمدة ال

: صندوق اسكان العاملين في الجامعة المؤسس ومقا لاحكام هذا النظام .

النجنية المنافي المنافي المسكلة وفقا لاحكام هذا النظام ، العامل في الجامعة المعمل فيها على اساس التفرغ الكامل ممن تنطبق عليه احكام نظام الهيئة التدريسية او نظام الموظفين الاداريين والفنيين المعمول بهما في

المادة ٣ ــ يؤسس في الجامعة صندوق يسمى (صندوق اسكان العاملين في جامعة اليرموك) ويهدف الى ما

ا . منح قروض فردية للعامليين في الجامعة .

ب. انشاء مشاريع سكنية وتبليكها للعاملين في الجامعة ونقا لاحكام هذا النظام . المادة على الله المادة على الله المادة المندوق ونقا لاحكام هذا النظام لجنة تسمى (لجنة ادارة الصندوق) تشكل

ا - الرئيس ٢ - الرئيس ٢ - ١ - دني

٢ -- مدير شؤون العاملين في الجامعة
 ٣ -- مدير المالية واللوازم في الجامعة
 ٤ -- ثلاثة من اعضاء الهيئة التدريسية
 في الجامعة يختارهم المجلس لمدة
 سنتين قابلة للتجديد

معلين هابله التجديد . والم المناه المناه في المكتب الهندسي في الجامعة .

ب. يتولى رئيس قسم الاسكان في الجامعة امانة سر اللجنة ويكون مسؤولا عن الاعداد لاجتماع اللجنة وتدوين محاضرها وقرار الهسا وحفظ سجلاتها وقيودها والقيام باي اعمال اخرى تكلفه بها اللجنة او الرئيس فيما يتعلق بمهام الصندوق .

ج. تتولى اللجنة التيام بالمهام والصلاحيات التاليـــة: __

ا - رسم السياسة العامة للصندوق

٢ - وضع مشروع الموازنة السنوية العامة للصندوق وتقديمها الى المجلس للموافقة عليها .

٣ -- دراسة طلبات المتروض واتخاذ القرارات بشانها .
 ١ -- استثمار اموال الصندوق بالطريقة التي يوانق عليها المجلس .

تعيين مدةتي الحسابات ودراسة تقاريرهم وتقديم التوصيات بشائها الى المجلس .

آ النظر في اي أمور اخرى تتعلق باعمال الصندوق يعرضها الرئيس عليها .

د. تعتد اللجنة اجتماعها بدعوقهن الرئيس؛ او من يقوم مقامه في حالة غيابه؛ كلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون الاجتماع قانونيا بحضور خمسة من اعضائها على الاقل على أن يكون الرئيس أو من يقوم مقامه واحدا منهم ، وتتخذ قراراتها بالاجماع أو باكثرية اعضاء اللجنة .

المادة ٥ ــ تتألف واردات الصندوق مما يلي :

1 . الاشتراكات الشهرية .

ب. التروض التي يحصل عليها الصندوقين اي مصدر يوانق عليه المجلس .

ج. المنح والهبات التي تقدم للصندوق بموانقة المجلس.

د. فوائد القروض التي تمنح من الصندوق وعوائد استثمار امواله .

المادة ٢ - 1 . يكون الانتساب للصندوق اختياريا للعاملين في الجامعة ويجري انتطاع الاشتراك الشهري من راتب المشترك من تبل المديرياة المائية في الجامعة بنسبة (٥٪) خمسة في المائة من راتبه الاساسي الشهري ولا يجوز انهاء الانتساب ما دام المشترك مدينا للصندوق باي مبلغ .

ب. يحق لاي من العاملين في الجامعة وقف انتسابه للصندوق اذا لم يكن مدينا له باي مبلغ وسحب
 مبالغ الاشتراكات التي دفعها للصندوق والفوائد المترتبة لها .

المادة ٧ _ يشترط في طالب القرض من الصندوق ما يلي : _

ا . ان کون اردنیا .

ب. أن يكون مشتركا في الصندوق .

ج. أن يكون على رأس عمله في الجامعة عند منحه الترض .

د. أن تكون قد مضت ثلاث سنوات متتالية على الاتل على خدمته في الجامعة .

ه. أن يكون مالكا لقطعة ارض او اسطح النسبة إن يرغب في اقامة مسكن .

المادة ٨ ــ ١ . يكون الحد الاعلى للترض بما يساوي اربعة امثال الراتب الاساسي السنوي مع العلاوات للمترض على أن لا يتجاوز مبلغ الترض (٢٥) الف دينار كجد اتصى في أي حالة من الحالات.

ب. لا يجوز المقترض استعمال القرضاو اي جزء منه في غير الغايات او الاغراض التي خصص لها ٤ وعلى اللجنة التيام يجهد علاجراءات التي تراها مناسبة للتاكد من التزام المقترض بلحكام وشروط استعمال القرض ومن انفاق كامل تيمته في تلك الغايات او الاغراض و ونسي حالة حدوث اي مخالفة لشروط استعمال القرض يوقف صرف النفعة او الدغسات المتبقية من القرض وتعتبر المبالسخ المدنوعة هيه مستجته الاداء باعتبارها دينا يجب دفعها المجانعة حالا .

المادة ٩ ... تحدد اولويات الحصول على الترضي العاملين في الجامعة ومن الاسس التي يعتمدها المجلس بتعليمات يصدرها لهذه الغاية بما في ذلك تحديد الفائدة التي تترتب على القرض .

المادة ١٠ ــ يلتزم المقترض بما يلي :

- ا . وضع الارض او السطح وما يقام على اي منهما تامينا للقرض باسم الجامعة .
- ب. تغويض المديرية المالية في الجامعة باقتطاع الاقساط الشهرية المستحقة من راتبه حتمى سداد كامل الترض بما في ذلك الفائدة المترتبة على القرض .
- ج. أن يتعهد خطيا باخلاء سكن الجامعة الذي يشغله وذلك خلال سنتين من تسلمه الدنعة الاولى من القرض او بعد سنة اشهر مسن اكمال البناء اي الاجلين اسبق .
- المادة ١١ تؤمن الجامعة على حياة المتترض وعلى البناء الذي اقامه بالقرض الذي حصل عليه من الصندوق ضد اخطار الحريق والزلازل والانجرافاتلدى احدى شركات التامين بما لا يقل عن قيمة القرض لفايات تسديده فيحالة الوفاة على أن تضاف انساط التامين المستحقة الى مبلغ القرض وتعتبر جزءا
- المادة ١٢ ... ا . يدفع القرض بعد الموافقة عليه ،على النحو التالي اذا كانت الغاية منه انشاء مسكسن
- ١ (٢٠) من مبلغ الترض عند ابراز سند تسجيل الارض ومخطط البناء ورخصة انشائه ،
 - ٢ (٢٠) من مبلغ القرض بعد الانتهاء من انشاء القواعد والاساسات للبناء .
 - ٣ (٢٠) من مبلغ الترض بعد اتمام هيكل البناء وقبل صبة السقف .
 - ٤ (١٤٠) بعد اتمام ستف البيت لاكمال تجهيزه السكن .
- ب. واما اذا كانت الغاية من المترض شراء مسكن جاهز للمتترض فيدمع له مبلغ القرض كاملا على أن يتم وضع المسكن تأمينا للترض لدى دائرة التسجيل المختصة باسم الجامعة .
- يسدد القرض على المساط شهرية تضاف اليها النوائد والمساط التامين خلال مدة لا تزيد على (١٥) سنة ويبدأ السداد بعسد سنتين من تاريخ تسلم المتترض للدنعة الاولى مسن القرض او بعد سنة اشهر من اكتمال البناء الذي انشىء بالقرض اي الاجلين اسبق ، واسا اذا كان القرض لشراء مسكن جاهز عيبدا التسديد بعد سنة اشهر من تاريخ تسجيله .
- ب، اذا ترك المترض الخدمة في الجامعةلاي سبب كان ، يترتب عليه ان يسدد الملغ المبتي في نبده المستدوق دمعة واحدة نقدا أو بحسبه من البالغ الستحدة له في صندوق الادخار في الجامعة ماذا لم تكن هذه الاستحقادات كانية لتسديد البلغ الطلوب منه ميترتب عليه توقيع تعهد بدفع الملغ أو رصيده على الساط شهرية خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات ؟ واذا ريض توتيع هذا التمهد او اخليدنع الانساط السنحقة لدة تزيد على سنة شهدور متتالية غيجوز للجامعة بيع المسكنوفق الاجراءات القانونية المعبول بها .

المادة ١٤ ــ يصدر المجلس بناء على تنسيب اللجنه التعليبات اللازمة لتنفيذ هذا النظام على ان لا تخالــف احكامه او تتعارض معها .

14/8/1/44

عبد السلام كنعان

الحسين بن طلال

د. كامل المجلوني

وزيسر المارجية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء نائب رئيس الوزراء ووزيسس العسدل طآهر نشات المصري احمد عبيد الكريم الطراونيه سليمسان عسسرار وزير النتل وزير التربية والتعليم وزيمسر المواصلات ووزير الاعلام بالوكالة طاهسر مكمت حكمت السياكت أبراهيم أيوب د، محمد عضوب الزين وزير الشؤون البلدية وزيـــر الماليــــة وزير الصناعة والتجارة والسياحة والتروية والبيئة المهندس حمد الله النابلسي دة حئسا عوده د. جـــاني وزيسير الممل وزيسر شؤون وزير الزراعة وزير الاوتناف والشؤون ألأرض المحتلة والمقدسات الاسلامية شوكت محمود د، تيسير عبد الجابر عبد خلف داوديــــة محمد بشير وزيـــر التنبية الاجتماعية وزيسر الثبامة وزير الصحة وزيـــر

الاشغال العابة

ألمهندس رائف نجم

The state of the second st $\{ (f_1, h_1, \dots, h_m) : f(h_m, h_m) = (f_1, h_2, \dots, h_m) \in \mathbb{N} \}$

and the second of the second of the second

وألشباب والاثار

Solver to the first of the second of the first of the fir

د. عبد الله عويدات

THE SEC GOLDENS OF A POST OF SOME MEDICAL

نحى ولحسيق للعلط مسترك لملكة للولات والماتمة

بمتتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتارين على ١٩٨٤/٨/٢٢ نأمر بوضع النظام الآنسي : _

نظام رقم (£ \$) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام اسكان موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظ الماسكان موظني مؤسسة الاتراض الزراعي لسنة ١٩٨٤) ويترأ مع النظام رتم (١١٧) لسنة ١٩٧١ مالمشار اليه هيما يلي بالنظام الاصلي وما طرا عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من ناري خشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يلفى نص المادة (٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ

تسري احكام هذا النظام على المدير العامونائبه وعلى موظني المؤسسة .

المادة ٣ ـ يلفى نص المادة (٨) من النظام الإصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : _ المادة له --

يمنح قرض الاسكان لمرة واحدة ولاحدد الاغراض التالية : _

أ . لبناء بيت سكن على ارض يملكه الطالب القرض .

ب. لشراء بيت جاهز او شقة لسكنه .

ج. لشراء ارض واقامة بيت سكنله عليها او لشراء سطح بناء واقامة بيت سكن له عليه .

د. لاكمال بيت يملكه طالب القرضي ويستعمله كسكن له او لاكمال نواقص اساسية ميسه أو لتوسيعه للحد الذي يتناسب ومتطلبات عائلته .

ه، لتسديد الالتزامات المالية التي ترتبت على طالب القرض نتيجة حصوله على قرض اسكان من والسمة أو الكر من المؤسسات المتخصصة في منح قروض الاسكان واستعبل ذلك الترض في اي من الاغراض المبينة في الفقرات (أ، ب، ج، د) من هذه المادة .

الحسين بمطلال

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سليمسان عسسرار	سة الوزراء سدل الطراونسه	وزير دولة لشؤون رئا. ووزيــــــــــ العــــ احمـــد عبـــد الكريم	وزيـــر الخارجية طاهر نشات المحري
وزیـــر المواصلات د، محمد ع ضوب الزبن	وزير التبوين ابراهيم ايوب	وزير التربية والتعليم حكمت السساكت	وزيـــر النتل ووزير الاعلام بالوكالة طاهــر حكيت
وزير الصنامة والتجارة والسياحة		وزيسر الماليسة	وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة
· جــــواد العنـــناني	3	د حنــا عوده	المهندس حمد الله النابلسي

المادة ٥ ــ تعدل الفترة (ب) من المادة (١٠) من النظام الاصلي بشطب عبارة (خمسة امثال) الواردة فيهــا

الماد ٢ ــ تعدل الفترة (ب) من المادة (١١) من النظام الإصلي بشطب عبارة (خمسة عشر سنة) الــواردة

والاستعاضة عنها بعبارة (ستة أبثال).

14/8/4/44

فيها والاستعاضة عنها بعبارة (عشرينسنة).

وزيسر شؤون الارض المطلة **شوكت محبود** وزيسر العمل وزير الاوةأف والشؤون والمتدسات الاسلامية عبد هُلِف داوديـــــة وزير الزرامة د، تيسي عبد المابر محمسد بشي وزيــر الثناءة والشباب والآثار د. عبد الله عويدات وزيسر التنمية الاجتماعية عبد السلام كمُعلن وزيسر المسحة وزيـــــر الاشـغال العالمة د. كامل العجلوني

de typy willing

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية الم

الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية

في الدول العربيـــة

أن حكومات الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية .

تحقيقا لاهداف ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المسترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ومجمل المبادى، والفايات التي تتضمنها اتفاقيات العمل الاقتصادي العربي والقرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية .

وانطلاقا من هدف تعزيز التنمية العربية الشاملة والتكامل الاقتصادي العربي .

وايمانا بأن علاقات الاستثمار بين الدول العربية تشعفل في العمل الاقتصادي العربي المسترك مجالا اساسيا يمكن من خلال تنظيمه تعبئة عوامل الانتاج لدعم التنمية المشتركة فيها على اساس المنافع المتبادلية والمصالح القومية .

والمتناعا منها بان توغير مناخ ملام للاستثمارلتحريك الموارد الاقتصادية العربية في ميدان الاستثمار العربي المشترك يتطلب وضع تواعد الاستثمار القانونية في اطار نظام قانوني واضح وموحد ومستقر يعمل على تسهيل انتقال رؤوس الاموال العربية وتوظيفها داخاللدول العربية بما يخدم التنمية والتحرر والتطور فيها وبما يرمع مستوى معيشة مواطنيها .

وادراكا منها ان الحدود المكنة لهذا النظام انها تتبثل التوجه نحو نوع من المواطنية الاقتصادية العربيسة ذات الخصائص المستركة والتي بموجبها يعامل المستثمر العربي مهما كانت جنسيته بعين الاحكام التي تسري في اية دولة على مواطنيها مع تقرير حرية انتقال رؤوس الاموال العربية داخل الدول العربية وتحصينها بضمانات من المخاطر غير التجارية وبنظام قضائي خاص واضائة الى المزايا والتسهيلات التي قد تهنجها الدولة المضيئة للاستثمار ضبن اطار سيادتها الوطنية .

ورغبة منها في ضمان تطبيق هذه المبادىء تطبيقهامباشرا في القاليم الاعضاء مع عدم المساس بما تعكسه طبيعتها كالتزام دولي .

واذ تعتبر أن الاحكام الواردة في هذه الاتفاتية أنما تشكل هذا أدنى في معاملة رؤوس الاستثمارات العربية لايجوز النزول عنه سواء في اطارالعمل الاقتصادي العربي الجماعي أو على مستوى التعاون الثنائي أو في نطاق تشريعاتها الوطئية .

قد اقرت هذه الاتفاتية وملحقها الذي يغتبر جزءا لا يتجزأ منها معلنة استعدادها التام لوضعها موضع التنفيذ نصا وروحا مؤكدة رغبتها في بذل قصارى جهودهالتحقيق اهدائها وهاياتها .

فصـــل تمهيــــدي تعاريــف مــادة (١)

يقصد لاغراض هذه الاتفاقية بالكلمات والعبارات الواردة ادناه المعاني المبينة ازاءها لا اذا دل سياق النص على غير ذلك :

١٠ الاتفاقيـــة:

هي الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعتودة بين دول الجامعة العربية الاطراف ميها .

٠٢ الدولة العربية

هي الدولة العضو بجامعة الدول العربية.

٠٢ الدولسة الطرف:

هي الدولة العربية التي تكون الاتفاقية نافذة بالنسبة اليها ،

١٠ المواطن العربيي :

هو الشخص الطبيعي او المعنوي المتبتع بجنسية دولة طرف ، على الا يكون في راس مال الشخص المعنوي جزء يعود الى غير المواطنين العرب بصورة مباشرة او غير مباشرة ويعتبر داخلا ضمن هذا التعريف المشروع العربي المشترك الملوك ملكية كالملة لمواطنين عرب في حالة عدم تمتعه بجنسيات دولة اخسرى .

كما تعتبر من المواطنين العرب الدولة العربية والشخصيات المعنوية الملوكة لها بالكامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

٠٥ راس المال العربي:

هو المال الذي يملكه المواطن العربي ويشمل كل ما يمكن تقويمه بالنقد من حقوق مادية ومعنوية بما في ذلك الودائع المصرفية والاستثمارات المالية ،وتعتبر العوائد الناجمة عن المال العربي مالا عربيا ، كما تعتبر مالا عربيا الحصة الثماثعة التي ينطبق عليها هذا التعريف .

٠٦ استثمار راس المال العربي:

هو استخدام رأس المال العربي في احدى مجالات النبية الاقتصادية بهدف تحقيق مائد في اقليم دول....ة طرف غير دولة جنسية المستثمر العربي او تحويله اليها لذلك الغرض وفقا لاحكام هذه الانفاتية .

٧٠ السنثمر العربي:

هو المواطن العربي الذي يملك راسمال عربياويتوم باستثماره في الليم دولة طرف لا يتمتع بجنسيتها .

٠٠ المجتسب :

هو المجلس الاقتصادي المنشأ بموجب المادة (٨) من معاهدة الدعاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية الموافق عليها من مجلس الجامعة في ١٩٥٠/٤/١٣ م او اي تعديل بتع عليها .

٩٠ الجهة المركزيسة:

هي الجهة المسار اليها في المادة (٣٧) من هـ ده الاتفاتيـ

١٠ المكسية:

هي محكمة الاستثمار العربي .

مادة (٨)

- ١٠ يجوز للمستثمر العربي أن يتصرف في استثماره بجميع أوجه التصرف الذي نسمح به طبيعته وفي الحدود المقررة لمواطني الدولة التي يجرى الاستثمار نيها
- ١٠ ولا يخضع المستثمر العربي في تصرفه لاية قيود او تنظيمات ادارية او قانونية تمييزية تتعلق بمراقبــة النقد والتحويل الخارجي .

مادة (٩)

- ١٠ لا يخضع رأس المال العربي المستثمر بموجب احكام هذه الانفاقية لاية تدابير خاصة أو عامة ، دائمسة او مؤلمته مهما كانت صيفتها القانونية تلحسق ايا من اصوله او احتياطياته او عوائده ، كليا او جزئيا وتؤدي الى المصادرة أو الاستيلاء الجبري أو نزع الملكية أو التأميم أو التصفية أو الحل أو انتزاع او تبديد اسرار الملكية الفنية او الحقوق المينيةالاخرى او منع سداد الديون او تأجيلها جبرا او ابسة تدابير اخرى تؤدي الى الحجز او التجميد او الحراسة او غير ذلك من صور المساس بحق الملكية في ذاته أو الى الاخلال بما يترتب عليه للمالك من الطات جوهرية تنمثل في سيطرته على الاستثمار وحيازته وحقوق ادارته وحصوله على عوائده اواستيفاء حقوقه والوفاء بالنزاماته .
 - ٠٢ على انه يجوز :
- نزع الملكية لتحقيق نفع عام بمقتضى با تملكه اندولة او مؤسساتها من سلطة القيام بوظائلها في تنفيذ المساريع العامة ، شريطة انيتم ذلك على اساس غير تبييزي وفي متابل تعويف س عادل ووفقا لاحكام فانونية عامة تنظم نزع الملكية لاغراض النفع العام وتتبح للمستثمر العربي غرصة الطعن بمشروعية نزع الملكية ومتدار المتعويض امام القضاء الوطني وان يتم التعويض خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ اكتساب ترار نزع الملكية صفته التطعية .
- ب، اتخاذ الاجراءات التصطية الصادرة بموجب امر من جهة قضائية مختصة واجراءات تنفيد الاحكام الصادرة من جهة تضائية مختصة .

مسادة (۱۰)

- ١٠ يستحق المستثمر العربي تعويضا عما يصيبه من ضرر نتيجة قيام دولة طرف او احدى سلطاتها العامــة او المحلية او مؤسساتها بما يلي :
- · المساس باي من الحقوق والضمانـــات المتررة للمستثمر العربي في هذه الإنفاقية او في اي مرار صادر بموجبها من جهة مختصة .
- ب. الاخلال باي من الالتزامات والثعه دات الدولية المنروضة على عاتق الدولة الطرف والناشئة عن هذه الاتفاقية لمصلحة المستثمر العربي أو عدم التيام بما يلزم لتنفيذها سواء كان ذلك بناشسنا عن عبد أو أهيال .
 - الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ ذي صلة مباشرة بالاستثمار .
- التسبيب بأي وجه آخر بالفعل أو بالابتناعق أحداث ضرر للمستثبر العربي بمخالفة الاحك التانونية النَّافذة في الدولة التي يتع فيهسا الاستثمار ،
 - ٢٠ الكون تيمة التعويض مساوية لما لحق السنثمر من شرر تبعا لنوع الضرر ومتداره.

الفصل الاول - احكام عام--ة مادة (٢)

تسمح الدول الاطراف في هذه الانفاقية - وفي اطار احكامها - بانتقال رؤوس الاموال العربية فيما بينها بحرية وتشجع وتسهل استثمارها ، وذلك ونقا لخططوبرامسج التنميسة الانتصاديسة في السدول الاطراف وبما يعود بالنفع على الدولة المضيفة والمستثمر ، وتتعهد بأن تحمي المستثمر وتصون له الاستثمار وعوائده وحقوقه وأن توفر له بقدر الامكان استقرار الاحكام القانونية .

مادة (٣)

- ١٠ تشكل احكام هذه الاتفاتية حدا ادنى لمعاملة كلاستثمار يخضع لها ، .
- ٠٠ وفي حدود هذا الحد الادنى تكون الاولوية مسي التطبيق لاحكام الاتفاقية عند تعارضها مع قوانيـــن

مادة (٤)

يستهدى في استخلاص الاحكام المتعلقة به في به الانفاقية وفي تقسيرها بالمبادىء التي تقوم عليها والاهداف التي استلهمتها ثم بالتواعد والمبادىء المستركة في تشريعات الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ثم بالبَّاديء المعترف بها في القانون الدولي .

الفصـــل الثانـي في معاملة المستثمر العربي مادة (ه)

يتمتع المستثمر العربي بحرية القيام بالاستثمار في القليم اية دولة طرف في المجالات غير المنوعة على مواطني تلك الدولة وغير المتصورة عليهم وذلك في حدود نسب المساركة في الملكية المتررة في قانون الدولة كما يتمنع بما يلزم لذلك من التسهيلات والضمانات ومنا لاحكام هذه الانمانيسة .

مادة (٦)

- ١٠ مع مراعاة حكم المادة السابقة يعامل راسس المال العربي المستثمر في الدولة الطرف التي يقع فيها الاستثمار معاملة رأس المال الملوك لواطنيسي تلك الدولة بلا نمييز ، ويكون له تلقائيا عين الركسز التانوني من حيث المتوق والالتزامات والتواعد والاجراءات ولا ينطبق ذلك على اية امتيازات اضائية قد تمنَّمها الدولةالطرف الى استثمار عربي .
- ٠٢ على أن للمستثبر العربي حق الاختيار في أن يعامل اية معاملة اخرى تقررها احكام عامة في الدولة التي يقع ميها الاستثمار بوجب قانون او اتفاتية دولية ويتلقاها استثمار غير عربي في مجال مماثل ولا يشمل ذلك ما قد تمنحه الدولة من معاملة متميزة الشروع محدد نظرا الاهميته الخاصة لللك الدولة .

مادة (٧)

- يتمتع المستثمر العربي بحرية تحويل رأس المال العربي يتصد الاستثمار في اقليم اية دولة طرف وبحرية تحويل عوائده دوريا ثم اعادة تحويله المسماية دولة طرف بعد الوغاء بالتزاءاته المستحقة بدون أن يخضع في ذلك الى اية تبود تدييزية مصرفيسة أو ادارية أو تتانونية وبدون أن تترتب أية ضرائب ورسوم على عملية التمويل ، ولا يسرى ذلك على مقابل الخدمات المصرفية .
- تكون أعادة تحويل أصل رأس المال بعد عتسرة تتحدد بالنهاء الاستثمار وعقا لطبيعته أو بخمس سنوات

مادة (۱۱)

يكون التعويض نقديا اذا تعذر اعادة الاستثمار أنى هالة قبل وقوع الضرر.

٧٠ يشترط في تقدير التعويض النقدي ان يجري خلالسنة اشهر من يوم وقوع الضرر ، وان يدمع خلال سنة من تاريخ الاتفاق على متدار التعويض اواكنساب التقدير صفته التطعبة والا استحق المستثمسر نوائد تاخيرية على المبلغ غبر المدنوع اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة ومقا لاسعار الفائدة المصرغية السائدة في الدولة التي يقع فيها الاستثمار

مادة (۱۲)

يتمتع المستثمر العربي مع انراد اسرته بحسق الدخول والاقامة والانتقال والمفادرة بحرية وبلا عائق في اقليم الدولة الذي يقع فيها الاستثمار ولا تفرض قبود على هذا الحق الا بامر قضائي وذلك مع مراعاة احكام

ويتمتع العاملون في الاستثمار واسرهم بتسهيلات الدخول والاقامة والمغادرة .

مادة (۱۳)

تسهل الدولة للمستثمر العربي الحصول على مسايحتاجه من أيد عاملة عربية ومن خبرات عربيسة او مفيرهم من العاملين العرب ثم الخبرات من جنسيات اخرى .

مادة (١٤)

- ١٠ يلتزم المستثمر العربي في مختلف اوجه نشاط قدر ممكن من التنسيق مع الدولة التي يق فيها الاستثمار ومع مؤسساتها واجهزتها المختلفة، وعليه احترام توانينها ونظمها بما لا يتعارض مسع احكام هذه الاتفاتية ويلتزم في انشاء مشاريع الاستثمار العربي وادارتها وتطويرها بخطط وبرام -التنمية الذي تضعها الدولةلتطوير الاقتصاد الوطني، بكل ما يؤدي الى تدعيم بنياتها وتعزيز التكامـــل الانتصادي العربي وعليه في ذلك ان يمتنع عسنكل ما من شانه الاخلال بالنظام العام والاداب والحصول
- ٠٢. يتحمل المستثمر العربي مسؤولية الاخلال بالالتزامات الواردة في الفترة السابقة ومنا للقانون الناسد

مادة (۱۵)

مع مراعاة الحتوق التي ترتبها هذه الانفاقية يخضع المستثمرون العرب لما يخضع له مواطنو الدولة النب يقع فيها الاستثمار من التزامات تفرضها الاحكام القانونية النافذة فيها .

الفصيل الثاليث في المعاملة التفضيليكة مبادة (۱۷)

للدولة الطرف تقرير مزايا اضافية للاستثمار العربي تجاوز الحد الادنى المنصوص عليه في هذه الاتفاتية ويراعى في منح المزايا التفضيلية ، على وجه الخصوص الاعتبارات الإتية :

- أهبية المشروع بالنسبة لمستقبل تنبية الانتصاد القومي . المشروعات العربية المشتركة
 - نسبة المساهمة العربية في ادارة المشروع .
 - مدى التمكن العربي من التكلولوجيا المستخدمة .
- تمتيق سيطرة عربية اكبر على الادارة والتكنولوجها المستخدمة .
- خلق درس عمالة لمواطئي الدولة المضيفة والعرب والساهمة مع راس المال في الدولة التي يتم نيها
 - التطاع الذي يجرى لمية الاستثمار

كما أن للدولة الطرف التي يقع فيها الاستثهار تقرير معاملة تفضيلية وفقا للاعتبارات السابق المشروعات الاستثمارية العربية الملوكة ملكية جوهريةلمواطنين عرب .

مادة (۱۷)

تسجل المزايا المقررة للمشروع التفضيلي ببيان توجهه الجهة المركزية في الدولة التي يتع نيها المشروع الى المجلس يوضح نطاق سريان المزايا من حيث الزمانوالمكــــان .

الفصـــل الرابـــع في الاشراف على تنفيك الاتفاقية

مادة (۱۸)

يتولى المجلس الاشراف على تنفيذ احكام هـذه الاتفاتية ، وله في سبيل ذلك :

- ا٠ تفسير نصوص الاتفاتية .
- ١٠ اصدار وتعديل والمفاء القواعد والاجراءات اللازمة لتنفيذ احكام الاتفاقية .
- ٠٣ المتراح تعديل القواعد والاحكام والاجراءات المتعلقة بالاستثمار في الدول الاطراف ، بما يساعد على تنفيذ احكام الاتفاقية واغراضها .
- ١٠ جمع وتنسيق التقارير والمعلومات والبيانـــاتوالتشريعات والتواعد والاحصاءات المتعلقة بالاستثمار ومجالاته والقطاعات المفتوحة للاستثمار وشروطهافي الدول الاطراف بعد الحصول عليها من الجهات المحتصة ووضعها تحت تصرف اصحاب رؤوس الاموال العرب بغية تشجيعهم ومساعدتهم على الاستثمار في المشاريع العربية .
- ٥٠ المساعدة على انشناء النظم والمؤسسات التيسبهل او تشجع على تحتيق اغراض الاتفاتية او تكملها، بما في ذلك الاجهزة الاستشارية والتنفيذية واجهزةونظم تجميع الموارد المالية والبشرية وتوجيهها نحـــو الاستثمار الانمائي داخل الدول العربية توجيها متوازيا .

- ١٠ للمجلس أن يوافق على وقف العمل بأي من احكام الاتفاتية في أية دولة طرف بناء على طلبها ، والمله أن يتيد ذلك بحدود زمانية او مكانية او موضوعية ، وعلى الجهات المسؤولة في الدولة ان تسترشد بملاحظات وتوصيات المجلس لضمان العودة الى التقييبالمك الاتفاقية .
- ٢٠ للجهات المسؤولة في الدولة الطرف وفي حالسة الضرورة التصوى ان تتوم على اساس مستعجل بانخاذ أجراءات تتضمن وقف بعض احكام الإتفاقية على ان تخبر المجلس بذلك غورا ، وللمجلس ان يطلب من الدولة تعديل هذه الاجراءات والفائها .
- ٣٠ لا يشمل الحكم الوارد في الفترتين (٢٠١) المزايا والضمانات التي سبق منحها في نطاق هذه الاتفاتية .

للمجلس أن يشكل لجانا من بين اعضائه أو من يمثلهموان يخولها ما يراه من اختصاصات ، كنا يجوز المجلس أن يشكل لجانا منية تبدل مصالح المستثبرين والسدولالتي يقع ميها الاستثمار وبائي عناصر الاستثمار وذلسك اعراسة ما يرى استاده اليها من مسائل ،

مادة (۱۸)

- ١. لحين انشاء محكمة العدل العربية وتحديد اختصاصاتها تنشأ محكمة للاستثمار العربي .
- ٧٠ تتكون المحكمة من خمسة قضاة على الاقل وعدد من الاعضاء الاحتياطيين ينتمي كل منهم الى جنسية عربية مختلفة ، يختارهم المجلس من بين قائمة من القائونيين العرب تعد خصيصا لهذا الفرض ترشيح كل دولة طرف اثنين منهم ممن تؤهلهم صفاتهم الخلقية والعلمية لتولي المناصب القضائية الرفيعية ويسمى المجلس من بين اعضاء المحكمة رئيسالها.
- ٢٠ يكون اعضاء المحكمة متفرغين اذا تطلبت حاجـةالعمل ذلك ، وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات يجوز تجديدها .
- ١٠ بحدد المجلس مكافات الرئيس والاعضاء ويعالمون معالمة اعضاء المجلس فيما يتعلق بالحصانات الدبلوماسية وتعفى الرواتب والمكافات والتعويضات الخاصة بهم من الضرائب كافة .
- ٥٠ يكون متر المحكمة في المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، ولا يحول ذلك دون أن تقرر المحكمة عقد
 جلساتها أو أن تقوم بوظائفها في محل أخر بقرار مسبب .
- ٦٠ تعد المحكمة لائحة بتواعد العمل والاجراءات فيهاوتشكيل دوائرها على الايتل عدد اعضاء الدائرة عن ثلاثة .

مادة (۲۹)

- ا. تختص المحكمة بالقصل قيما يعرضه عليها احدد طرفي الاستثمار من المنازعات المتعلقة بتطبيق احكام الاتفاقية أو الناتجة عنها .
 - ٢٠ يشترط في النزاع ان يكون تنائما :
- بين أية دولة طرف ودولة طرف آخرى و بين دولة طرف وبين المؤسسات والهيئات العاسة التابعة للاطراف الاخرى او بين المؤسسات والهيئات العامة التابعة الكثر من دولة طرف .
 - ب. بين الاشخاص المذكورين في المقرة (١) وبين المستثمرين العرب .
- ج. بين الاشخاص المذكورين في الفترتين (٢٠١)وبين الجهات التي توفر ضمانا للاستثمار طبقا لهذه الاتفاقية .

مادة (۳۰)

اذا نصت اتفاقية عربية دولية تنشيء استثمارا عربيا أو أي اتفاق يتعلق بالاستثمار ضمن نطاق جامعة الدول العربية أو فيما بين أعضائها على أحالة مسالسة أو نزاع ما ألى تحكيم دولي أو تضاء دولي جاز باتفاق المرافه اعتباره داخلا ضمن ولاية المحكمة .

مادة (۲۱)

للبستثمر العربي أن يلجأ إلى القضاء الدولة التي يقع ميها الاستثمار طبقا لقواعد الاختصاص ميه ولك في الأمور التي تدخل في اختصاص المحكمة على أنه أذا رفع المستثمر العربي الدعوى أمام أحدى الجهتين أمتنع عليه رمعها أمام الجهة الاخرى .

مسادة (۳۲۰)

في حالة تنازع الاختصاص بين المحكمة ومحاكم دولةطرف يكون ترار المحكمة بشنان ذلك خاسما

مساده (۲۱)

تصدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة لاعضائه فيها عدا القرارات الصادرة في المسائل المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (١٨) والمادة (٢٩) غانها تصدر باغلبية ثلثي اعضائه ويكون القرار ملزما للدول الاطراف جهيما .

الفصـــل الخامســـ في ضمـان الاستثمـــار

مادة (۲۲)

تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتأمين على الاموال المستثمرة بموجب هذه الاتفاتية حسب الشروط والاحكام المنصوص عليها في اتفاتية انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتعديلاتها والانظمة والقواعد الصادرة بموجبها .

مادة (۲۲)

للامانة العامة لجامعة الدول العربية ان تتفق مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ميها يقع ضمين اختصاصها على القيام بأية مهمة من المهام التي تنص عليها الفقرتان ؟ و ٥ من المادة (١٨) .

ادة (۲۶)

اذا ما دفعت اية دولة طرف او جهة عربية مبلغا عن اضرار تعرض لها المستثمر العربي نتيجة ضمان كانت قد قدمته له منفردة او بالاشتراك مسعالمؤسسة العربية لمضمان الاستثمار او مع جهة اخرى او نتيجة اي تدابير تأمينية ، يحل الدامع محل المستثمرتجاه الدولة التي يقع فيها الاستثمار في حدود ما دمعته على أن لا يتعدى في ذلك الحقوق المقررة قانونا للمستثمرتجاه تلك الدولة ، ونظل حقوق المستثمر تجاه الدولة الذكورة قائمة فيما يتجاوز المبالغ التي دمعت له .

الفصــل السادســ في تسوية المازعــــات مــادة (٢٥)

تتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق هده الاتفاقية عن طريق التوفيق أو التحكيم أو اللجوء السي

مادة (۲۷)

يكون التوميق والتحكيم ومقا للتواعد والإجراءات الواردة في ملحق الاتفاقية والذي يعتبر جزءا لا يتجزا

مادة (۲۷)

- يكون لكل طرف اللجوء الى القضاء للفصل في النزاع في الحالات الاتساة :
 - ٧٠ عدم تبكن الموفق من اصدار تقريره في المسدة المعددة .
 - ٣٠ عدم اتفاق الطرفين على قبول الحلول التترحة في تترير الموفق
 ١٠ عدم اتفاق الطرفين على اللجوء الى التحكيم .
 - ٥٠ عدم صدور ترار هيئة التحكيم في المدة المتررة لايسبب من الاسباب .

مادة (۲۳)

- المحكمة بناء على طلب احدى الاطراف ان تقرر التدابير المؤقتة التي يجب اتخاذها لحفظ حقوقه اذا
 رأت ذلك ضروريا .
- ١٤ راى احد من غير اطراف الدعوى ممن تشملهمولاية المحكمة ان له مصلحة يؤثر عليها الحكم في الدعوى جاز له ان يقدم طلب تدخل فيها وتبت المحكم قي الطلب .

مادة (٢٤)

- ١٠ لا يكون للحكم توة الالزام الا بالنسبة لاطراقه وفي قصوص ماقصل فيه من نزاع .
- ٢٠ يكون الحكم نهائيا غير تابل للطعن وعند التنازعفي معناه او مدلوله تقوم المحكمة بتنسيره بناء على طلب
 اي من الاطراف .
- ٠٣ يكون للحكم الذي تصدره المحكمة توة النفاذ في الدول الاطراف ويجرى تنفيذه فيها مباشرة كما لـو كان حكما نهائيا قابلا للنفاذ صادرا من قضائها المختص.

مادة (۲۵)

المحكمة ان تقبل التماس اعادة النظر في الحكسم اذا ما تضمن تجاوزا خطيرا لقاعدة اساسيسة في الاتفاقية او في اجراءات التقاضي او عند تكشمه واقعة هاسمة في الدعوى كان يجهلها عند صدور الحكم كل من المحكمة والطرف الذي يلتمس اعادة النظر على الا يكون جهل الطرف المذكور بهذه الواقعة ناشئا عن اهمال منه ، ويجب انيقدم الالتماس خلال سنسةاشهر من تكشف الواقعة الجديدة وقبل انقضاء خمسس سنوات على صدور الحكم ، وتقنع اجراءات اعادة النظريترار من المحكمة يثبت فيه صراحة وجود الواقعسة الجديدة وتستظهر فيه صفاتها التي تبرر اعادة النظرويعلن به أن الالتماس بناء على ذلك حائز القبول . ويجوز للمحكمة أن توقف تنفيذ حكمها الذي اصدرته قبلان تقرر فتح اجراءات اعادة النظر .

مادة (۲۲)

للمحكمة أن تغنى برأي استثماري غير ملزم في أية مسالة قانونية تدخل ضبن اختصاصها وبناء على طلبب دولة طرف أو الأمين العام لجامعة الدول العربية أو المجلس .

الفصل السابسع

- ال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ تعهد كل دولة من الدول الاطراف
 الى جهة مركزية واحدة فيها بمسؤولية تسهيل تنفيذ احكام الاتفاقية داخل اقليمها في مراحل الاستثمار
 المختلفة وتبلغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية بذلك .
- ١٠ وللجهة المنكورة ان تتخاطب بباشرة مع السطفرين والجهات الاخرى بشأن كل ما يدخل ضمن دائـــرة اختصاصها .

سادة (۲۸)

- في ابية حالة تنطلب تحويل عبلة تنفيذا لاحكى الاتفاقية ، يتم التحويل بعبلة الاستثبار او باية عبلة اخرى تابلة للتحويل ، ببوجب سعر المسرف السائد يوم التحويل في الدولة التي يجرى فيها التحويل، ومند تعدد اسعار المرف يتم الرجوع الى المجلس الذي يستعين بصندوق النقد العربي .
- يتم التحويل خلال المدة اللازمة هادة لاستكمال الإجراءات المسرقية بلا تأخير ، هاذا تأخر تحويل المسال الكثر من ثلاثة السهر من تاريخ تقديم طلب مستوف اللشروط القانونية ، يستحق المستثمر على الدولة هوائد عن المال غير المحول اعتبارا من تاريخ انفهاء طك المهلسة باستعار الفائدة المسرقية السائدة في الدولة التي يقع قيها الاستثمار من

مسادة (۳۹)

لا يؤثر اي حكم من احكام الاتفاقية على ما للدولة من سلطة اتخاذ قرارات محددة وقائمة على اسباب تقتضيها المصلحة العامة او الامن العام .

كما لا يؤثر ذلك على النزام المستثمر العرب يبتقديم البيانات والمعلومات الاحصائية الى الجهة المركزية او الى المجلس .

مسادة (۵٫۰)

تكون الوثائق والمستندات والشهادات التسبي تصدرها السلطات المختصة في اي من الدول الاطراف أو يصدرها المجلس في حدود اختصاصاته للله كالميالاستعمال الحقوق واثبات الالتزامات التي ترتبها الاتفاقية وتثبت بها الحالة المدنية والمقانونية ومؤهلات العاملين في المشروع دون الخضوع الى اجراءات تصديست المحررات الاجنبية في الدول الاطراف .

مادة (١١)

- اودع الانفائية لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية للتوتيع عليها
- ١٠ تعتبر الاتفاقية نافذة بعد ثلاثة اشهر من تاريخايداع وثائق تصديقها اليها من قبل خمس دول عربية على الاقسل .
- ٥٠ تتلقى الجامعة العربية انضمام الدول العربية وتنفذ بعد ذلك بالنسبة لاية دولة راغبة في الانضمام بعد مرور ثلاثة اشهر تالية لتاريخ ايداع وثائق تصديقها
 - ان تتولى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ابلاغ الدول الاعضاء بايداع وثائق النصديق لديها .

مسادة (۲۶)

لا يجوز لاية دولة طرف في الانفاقية ان تنسحب منها الا بعد مرور خمس سنوات على نفاذها بالنسبة اليها ، ويكون الانسحاب باشمعار كتابي يوجه الى الامين العام لجامعة الدول العربية ، ولا يصبح ساريا الا بعد سنة واحدة من تاريخ تبليغة بهذا الاشمعار .

مادة (۲۶)

اذا انسحبت اية دولة طرف في الاتفاتية او متدت مضويتها في جامعة الدول العربية او اجلت او علتت الحكم الاتفاتية بموجب المادة (١٩) لا يؤثر ذلك على الحقوق والالتزامات الناجمة عن الاستثمار والمكتسبة بموجب نصوص الاتفاتية .

مادة (١٤)

لا يجوز تعديل هذه الاتعانية تبل خبس سنواتهن تاريخ نفاذها ، يكون تعديل هذه الانعانية بموافقة ثلثي الدول الإطراف ويصبح التعديل نافذا في حق الدول المسدة. بعد ثلاثة الشهر من ايداع ودائق التصديق على التعديلين تبل خبس دول على الإمل .

المصل الثامين احكسام انتقاليسة مادة (٥٤)

الى أن يتم انضمام جميع الدول العربية الـــى الانقاقية ، يجنمع ممثلو الدول العربية الاطراف الاعضاء بالمجلس في شكل هيئة تسمى (الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار) تتولى اختصاص المجلس في هذا الشان وذلك باستثناء تعيين رئيس واعضاء المحكمة ميك ونالمجلس في جميع الاحوال .

وتقوم الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعةالدول العربية بمهام سكرتارية الهيئة طبتا لنظام داخلي يصدره المجلس ينضمن تنظيم الشؤون الادارية للهيئةوتحديد مواردها وتواعد النصرف نيها .

مادة (۲۹)

يؤول اختصاص المحكمة الى محكمة العدل العربية عند انشائها ،

حررت هذه الاتفاتية باللغة العربية في مدينة عمان في يوم الاربعاء من شهر محرم عام ١٤٠١ ه الموافق ٢٦ من شهر تشرين ثانبي عام ١٩٨٠ م من اصلواحد يحفظ بالامائة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية او المنضمة اليها .

التوفيق والتمكييسم

مادة (١) التوغيــق :

- ١٠ في حالة اتفاق المتنازعين على التوفيق يجب أن يتضمن الاتفاق وصفا للنزاع ولمطالبات الاطراف فيه ، واسم المومق الذي اختاراه ، والاتعابالتي قرراها له ، ويجوز للمتنازعين أن يطلبا من الامين المسلم لجامعة الدول العربية اختيار من يتولى التوفيق بينهما ، وتقوم الامانة العامة للجامعة بتبليغ الموفق نسخة من اتفاق التونيق ويطلب اليه مباشرة مهمته ، . . .
- ٢٠ القنصر مهمة المونق على التقريب بين وجهات النظر المختلفة ويكون له حق ابداء المقترحات الكفيلة بحل يرتضيب الاطبران وعاسئ الاطب المعتزوينده بالبيانيسات والوثائية التي تساعيده على النهوض بمهمتسم ، وعلى المواسسق أن يقدم خسالال ثلاثة المسمور امن تبليفسسه بمهمة التوفيق تقريرا الى المجلس يتضمن تلخيصالاوجه الخلاف ومقترحاته بشأن تسويتها ، وما يكون الاطراف قد قبلوه من حلول ويجب تبليغ الاطراف بهذا التترير خلال اسبوعين من تقديمه ولكل منهم ابداء الراي نميه خلال اسبوعين من تاريخ التبليغ . '
 - ٧٠ لا يكون لتعرير الموعق اية حجية امام العضاء عيما لو عرض عليه النزاع .
- اذا لم يتفق الطرفان على اللجوء الى التوفيق او لميتمكن الموفق من اصدار تقريره في المدة المحددة ، أو أم ينفق الاطراف على تبول الحلول المترحة فيه ، جاز الطرفين الاتفاق على اللجوء الى التحكيم ، ،
- تبدأ اجراءات التحكيم عن طريق اخطار يتقدم بهالطرف الراغب في التحكيم الى الطرف الاخر في المنازعة ويوضيح في هذا الاخطير طبيع المنازعة والترار المطلوب صدوره ميها واسمام المحكم المعين من قبلة ويجب على الطرف الاخر خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم ذلك الاخطار أن يخطر طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينة ويختسار المفكمان خلال ثلاثين يومامن تاريخ تعين أخرها حكما مرجعا بكون رئيسا الملئة التمكيم رويكون الساهنوات مربعح ملا تتشاوي الاراء

٣. اذا لم يعين الطرف الاخر محكما او لم يتنسق المحكمان على تعيين الحكم المرجح خلال الاجال المقررة اذلك تتكون هيئة التحكيم من محكم واحد او منعدد مردي من المحكمين بينهم حكم مرجح ، ويكون لكل طرف أن يطلب معيينهم من جانب الامين العاملجامعة الدول العربية .

 إ. لا يجوز لاي ، طرف في المنازعة نغير المحكم الذيعينه بعد البدء في نظر الدعوى الا انه في حالة استقالة اي محكم أو وفانه أو عجزه عن العمل يعين محكم بدله بعين الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي ويكون للخلف حميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميعواجباته .

٥، تنعقد هيئة التحكيم لاول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما الحكم المرجح ،ثم تقرر الهيئة بعد ذلك

مكان انعقادها ومواعيده . ١٠ تعصل هيئة التحكيم في كل المسائل المتعلق قباختصاصها وتحدد الاجراءات الخاصة بها .

تسمح هيئة التحكيم لجميع الاطراف بفرصة عادلة لتقديم مذكراتهم والادلاء بالقوالهم وتصدر قراراتها باغلبية الاصوات متضمنة اسباب كل قرار ويجبان يكون القرار موقعا من اغلبية اعضاء الهيئة على الاتل ؛ وتسلم صورة موقعة منه لكل طرف .

٨٠. يكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقا لاحكام هذه المادة نهائيا وملزما يتوجب على الطرفين الامتثال لـــه وتنفيذه بمجرد صدوره ما لم تحدد الهيئة مها ــــة لتنفيذه او لتنفيذ جزء منه ، ولا يجوز الطعن في قرار

٩. يجب أن يصدر قرار هيئة التحكيم خلال مدة لا تتجاوز سنة أشهر من تاريخ أول انعقاد للهيئة وللامين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب مسبب من الهيئة أن يمد تلك المدة آذا رأى ضرورة لذلك لمرة واحدة وبما لا يجاوزسنة اشمر احرى .

١٠٠ يحدد الامين العام لجامعة الدول العربية اتعاب المحكمين ومكامات غيرهم من الاشخاص الذين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم ويتحمل كلهن الطرفين ما انفقه ، من مصروفات بسبب التحكيم بينما تفصل هيئة التحكيم في تحديد الطسرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته او نسبة توزيعها بيسن الطرفين واجراءات وطريقة دفعها .

١١. اذا مضت مدة ثلاثة اشهر من صدور حكمهيئة التحكيم دون تنفيذ ، يرفع الامر الى محكمها الاستثمار العربي للحكم بما تراه مناسبا لتنفيذه .

عن الملكة الاردنية الهاشمية عن دولة الامارات العربية المتحدة

عن دولة البحريـــن

عن الجمهورية التونسية

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عن جمهورية جيبوتي

عن الملكة العربية السعودية

عن جمهورية السودان الديمقراطية

عن الجمهورية العربية السورية

عن جمهورية الصومال الديمقراطية

عن الجمهورية العراتية

عن سلطنة عمان

عن فلسلطين

عن دولة عطير

من دولة الكويسيت

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

عن الملكة المغربية

عن الجمهورية المورينانية الاسلامية

عن الجمهورية العربية اليبنية

من جمهورية اليبن الديمتراطية الشعبية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢ ــ بالاستناد الى المادة (٢٧٩) من قانون الجـــمارك ارقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ ــ الموافقة على قرار اجور العمل الاضافي المعدل لموظفي الجمارك والدوائر الاخرىلسنة ١٩٨٤ يشكله التالي : _

قرار رقم (۱) لسنة ۱۹۸۶ صادر بمقتضی المادة (۲۷۹) من قانون الجمارك رقم (۱٦) لسنة ۱۹۸۳

المادة ١ – يسمى هذا القرار (قرار اجور العمل الاضافي المعدل لموظفي الجمارك والدوائر الاخرى لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٨٨٦) المشار اليه فيما يلي بالقرار الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقرار واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٩) من القرار الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) الجديدة اليها :-

ب ـــ للوزير ان يتجاوز هــــذه النسبة بما يتعلق بالفنيين العاملين في مخــــازن التبريد في العقبـــــة وحسب ما تقتضيه المصلحة

تعلیمات رقم (۳) لسنة ۱۹۸٤

تعليمات الدراسة في كليات المجتمع

صادرة بالاستناد للمادة ١١٦ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦

لادة الاولى : تسمى هذه التعليمات (تعليمات الدراسة في كليات المجتمع لعام ١٩٨٤) ويعمل بها من بداية العام الدراسي ١٩٨٥/٨٤ .

المادة الثانية : يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة التربية والتعليم

وزير : وزير التربية والتعليم

الكلية : أية كلية مجتمع حكومية او خاصة .

: مجال من مجالات التعليم بعد المرحلة الثانوية لاتقل مدة الدراسة فيه عن سنة دراسية (فصلين دراسيين كاملين) .

حقل التخصص : مجموعة من المواد التعليمية (المساقات) المقررة لتخصص محدد ضمـــن البرنامج الواحد، تؤدى دراستها الى تعلم الطالب وتدريبه في هــــذا التخصص، وتفضي الى الحصول على شهادة تمنحها الوزارة بعد النجاح في امتحان الدبلوم الذي تجريه ، ويذكر في الشهادة اسم التخصص

المساق : مادة تعليمية مقررة لفصل دراسي واحد لها عدد من الساعات المعتمدة .

الساعة المعتمدة: وحدة قياس تعليميه تعادل عدد اسابيع الفصل الدراسي بواقع حصة نظرية اسبوعيا عيث لا يقل مجموعها عن ستعشرة ساعة صفية نظرية وتتطلب مثلي هذا العددعلى الاقل من الساعات للبحث والاعداد والقيام بالانشطة المتعلقة بمحتوى المساق اوما يعادل على الاقل مثلي عدد اسابيع الفصل الواحد من الحصص العملية.

الفصل الدراسي: فترة زمنية مدتها (١٩) اسبوعا بما في ذلك فترة الامتحانات.

الفصل الصيفي: فترة زمنية مدتها (٨) اسابيع بما في ذلك فترة الامتحانات.

أدة الثالثة : تكون المساقات التعليمية المقررة لكل تخصص كما هي واردة في الملاحق المرفقة بهذه التعليمات.

للدة الرابعة : تكون مدة الدراسة اربعة فصول دراسية ويتراوح مجنوع الساعات المعتملة للبرامج التي تدرس فيها ما بين (٦٣ ـــ ٧٤) ساعة معتمدة .

للمادة الخامسة : يسمح للطالب الذي لم ينه درامة المساقات المقارة لتخصصه خلال مدة الدراسة المذكورة في المادة الرابعة من هذه التعليمات بالاستمرار في الدراسة مدة لا تتجاوز فصلين دراسيين آخرين .

فكذا ماالاهل

المادة الثالثة عشرة: اذا ثبت أن الطالب غش في أي امتحان يعطى صفرا في ذلك الامتحان الذي غش فيه، ويفصل من الكلية أذا غش للمرة الثانية .

المادة الرابعة عشرة: يفصل الطالب من الكلية في الحالات التالية :

- أ ـــ اذا زاد مجموع الساعات التي قصر فيها عن نصف مجموع الساعات المعتمدة التي درسها في القصلين الاول والثاني .
- ب- اذا زاد مجموع الساعات التي قصر فيها عن ثلث مجموع الساعات المعتمدة التي درسها حتى
 بداية الفصل الرابع
 - ج ــ اذا حصل على اقل من ٥٠٪ في المعدل التراكمي في آي فصل دراسي
 - د _ ادا استنفذ مدة الدراسة المسموح بها لدراسة تحصصه في الكلية .
- هـ اذا تجاوز انقطاعه عن الكلية مدة اسبوعين انقطاعا متواصلا من غير عذر مقبول.
 - و 🗕 اذا تجاوز غيابه مدة التأجيل المسموح بها .

المادة الخامسة عشرة: يسمح للطالب الذي يفصل من الكاية بموجب هذه التعليمات التسجيل في تخصص آخر في اية كلية بصفته طالبا مستجدا وفق سياسة القبول المعمول بها و تحتسب له المساقات التي نجح بها ان كانت من متطلبات تخصصه الجديد.

المادة السادسة عشرة: يجوز انتقال الطالب من كلية الى اخرى داخل المملكة وخارج المدينة الواحدة، وذلك في مطلع اي فصل دراسي جديد .

المادة السابعة عشرة: يجوز تأجيل دراسة الطالب لمدة اقصاها فصلان دراسيان في الحالتين التاليتين :

أ - مرض الطالب استنادا الى تقرير طبي مصدق إلى المناه المنا

ب- الظروف القاهرة التي تقبلها الوزارة.

المادة الثامنة عشرة: أ _ يسلم المعلمون نتائج طلابهم خلال ثلاثة آيام من أنتهاء موعد الامتحان الى مشرف الشعبة

- بـ يقرم مشرف الشعبة برصد علامات طلاب شعبته على السجل التحصيلي وسجل علامــــات الطالب في الكلية و اخراج معدلاتهم القصلية والتراكمية ويسلمها الادارة الكليـــة في مدة لا تزيد على ثلاثة ايام من انتهاء الفصل الدراسي .
- بوقع كل معلم مساق في نهاية الحقل المحصص للمساق الذي يدرسه على السجل التحصيلي
 للطلبة بعد التثبت من صحة علاماته .

المادة التاسعة عشرة: يجوز اعادة النظر في تدقيق ورقة امتحان الطالب الذي يقدم اعتراضا مكتوبا، تفتنع ادارة الكلية بحيثياته خلال يومين من تاريخ اعلان النتائج في الكلية .

المادة السادسة : أ يكون الحد الاعلى لعدد الساعات المعتمدة المسموح للطالب بدراستها في الفصل الدراسي عشرين ساعة معتمدة .

- ب يكون الحد الادنى لعدد الساعات المعتمدة المسموح للطالب بدراستها في الفصل الدراسي اثنتي عشرة ساعة معتمدة باستثناء الفصل الاخير ولغايات التخرج حيث يسمح للطالب بأقل من ذلك
- ج يكون الحد الاعلى لعدد الساعات المعتمدة المسموح للطالسب بدراستها في الفصل الصيفي تسع ساعات معتمدة .

المادة السابعة : يحسب المعدل التراكمي كما يلي :

مجموع نواتج ضرب علامة كل مساق درسه الطالب من المساقات المقررة لتخصصه في عدد ساعاته المعتمدة مقسوما على مجموع الساعات المعتمدة لتلك المساقات .

المسادة الثامنة : اذا اعاد الطالب اي مساق بسبب التقصير فيه ، او لرفع معدله التراكمي تدخل جميع علامات ذلك المساق في حساب معدله التراكمي .

المادة الناسعة : أ يكون الحد الادنى لعلامة النجاح في المساق ٥٠٪ .

ب تكون العلامة الدنيا لاي مساق ٤٠٪

تألف العلامة النهائية للمساق من مجموع العلامات التالية :

.. - الامتحان الفصلي ١٤٠٪

ـــ الامتحان نصف الفصل ٢٠٪

– الامحاث والتقارير ١٥٪

الاختبارات اليومية (لا يقل عددها عن خمسة اختبارات قصيرة) ٢٥٪

ا المساق الواحد بنسبة الساعات الجزء النظري والجسزء العملي للمساق الواحد بنسبة السساعات المعتمدة

المسادة العاشرة : يعتبر الطالب ناجحا في الكلية ومؤهلا للتقدم للامتحان العام إذا اتم بنجاح دراسة جميع المساقات المقررة لحقل تخصصه وكان معدله التراكمي ٢٠٪ ما فوق .

المادة الحادية عشرة: أ على الطالب إعادة دراسة كل مساق اجباري يحصل فيه على نتيجة مقصر .

ب للطالب اعادة دراسة المساق الاختياري الذي يحصل فيه على نتيجة مقصر او دراسة اي مساق آخر بديل من المساقات الاختيارية ضمن الحمل الدراسي المقرر.

و المرامي المقور لرفع معدله: التراكي مساق اومساقات ضمن الحمل الدراسي المقور لرفع معدله: التراكي الم

المادة الثانية عشرة: يسمح الطالب الذي دوس جميع المساقات المقررة ولم يرشح للامتحان العسام بسبب التقصير في المنافذة المنافذة المساقات الولية المنافذة المنافذ

مكذا من الاجل

تعليمات معدلة لتعليمات ترخيص الصناعة ومراقبتها رقم (۱) لسنــة ۱۹۸۶

استنادا الى الصلاحيةالمخولةاليبموجب المادة(١١)من نظام ننظيم وزارةالصناعةوالتجارة رقم (٥٢)لسنة١٩٧٥. اقرر أضافة الفقره (ج) ادناه متممةالىالمادة (٧) من تعليمات ترخيص الصناعة ومراقبتها رقم (١)لسنة١٩٧٣ كما يلي : ــ جــ في حالة عدم ثبوت اتخاذ اية خطوات تنفيذية من قبل اصحابالمؤسسة الحاصلين على الترخيص الصناعي بعد مرور ستة اشهر من تاريخ الحصول عليه يلغي هذا الترخيص حكما .

وزير الصناعة والتجارة والسياحة د . جواد العناني

المادة العشرون: أ ــ تحفظ اوراق امتحان نهاية الفصل في الكلية مدة لا تقل عن فصل دراسي واحد .

ب – تحفظ دفاتر علامات المعلمين كوثيقة رسمية في الكلية .

المسادة الحاديسة : تشترط المواظبة على الدوام في جميع المساقات التي يسجل الطالب لدراستها . والعشرون

المـــادة الثانيـــة : يحسب غياب الطالبابتداء من تسجيله رسميا في سجلالحضور والغياب في الكلية ويعتبرالغياب والعشرون غير مشروع الا في الحالتين التاليتين : ـــ

أ ـــ مرض الطالب استنادا الى تقرير طبي مصدق .

ب ـــ الظروف القاهرة التي يقرها مدير الكلية .

المسادة الثالثـــة : اذا تجاوز غياب الطالب في اي مساق حصتين نظريتين او ما يعادلهما من الحصص العملية لكل ساعة معتمدة من الساعات المقررة لاى مساق دون عدر مرضي او قهرى محرم من التقــــدم للامتحان النهائي لذلك المساق، ويعطى الحد الادنى للعلامة وهو ٢٤٪ وتدخل النتيجة في حساب معدله التراكمي في ذلك الفصل ، ويسمح له في حضور اللقاءات الصفية للـلك المساق .

المسادة الرابعسة : اذا تجاوز غياب الطالب بسبب المرض او العدر القهرى المقبول نسبة ٢٥٪ من اللقاءات يعتبر

منسحبًا من ذلك المساق، ويحق له اعادتة في فصل لاحق .

المادة الخامســة: في حالة الغياب القهرى، والمرضي يقدم الطالب ما يثبت ذلك خلال اسبوع من تاريخ عودتـــة

المادة الســـادسة : يسمح للطالب بالانسحاب من مساقات سجل لها والتسجيل لمساقات جديدة خلال الاسبـــوع الاول فقط من بداية الفصل الدراسي او الفصل الصيفي .

المادة السابعــــة: للوزير اتخاذ القرار المناسب بشأن اية حالة لا تعالجها هذه التعليهات والعشرون

المسادة التسامنة تلغي هذه التعليمات تعليمات الدراسة والامتحانات في كليــات المحتمع رقم ١٢ لسنـــة ١٩٨٣ والعشرون وتعليبات الدراسة في كليات المحتمع رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ وتعليبات الدوام في المعساهد رقم ٢

لسنة ١٩٧٠، واية بلاغات سابقة تتعارض معها .